



Distr.  
GENERAL

E/CN.4/1986/29/Add.5  
20 December 1985  
ARABIC  
Original : ENGLISH



# الأمم المتحدة المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة حقوق الانسان  
الدورة الثانية والأربعون

## تنفيذ الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها

تقارير مقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة السابعة  
من الاتفاقية

اضافة

الجمهورية الديمقراطية الألمانية (١)

[ الأصل : بالانكليزية ]  
[ ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ ]

(١) نظر الفريق الثلاثي في التقارير الأولي والثاني والثالث المقدمة من حكومة  
الجمهورية الديمقراطية الألمانية (E/CN.4/1277/Add.4 و E/CN.4/1353/Add.4 و E/CN.4/1505/Add.8)  
في دوراته المعقودة في ١٩٧٨ و ١٩٨٠ و ١٩٨٢ .

GE.85-14191

تدين الجمهورية الديمقراطية الألمانية بعزم- سياسة العنصرية والعزل العنصرى الـتى تنتهجها الدوائر الحاكمة في جنوب افريقيا متحديـة بذلك ميثاق الأمم المتحدة نصا وروحا .

ونظام الفصل العنصرى لجنوب افريقيا ليس مذنبا بالانتهاك الوحشي والجماعي لما هو حتى من أبسط حقوق الانسان فحسب ، ولكنه يعرض أيضا السلم العالمي والأمن الدولي للخطر من خلال أعماله العدوانية المستمرة وزعزعة الاستقرار وأعمال الارهاب الـتى ترتكبها الدولة ضد البلدان المستقلة المجاورة وكذلك من خلال التعبئة العسكرية الدائمة . وبينما تهزأ بريتوريا بجميع قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة ، وبوجه خاص قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨)، فانها تواصل احتلالها غير المشروع لناميبيا ، سعيا وراء تأجيل استقلال البلد بانشاء ما يسمى بالحكومة الانتقالية .

ويشجب شعب وحكومة الدولة الألمانية الاشتراكية بسخط واشمئزاز عهد الارهاب الـذى جرى تكشيفه في ظل النظام العنصرى على مدى الشهور القليلة الأخيرة . وتوعيد الجمهورية الديمقراطية الألمانية دون تحفظ جميع مقررات مجلس الأمن وقرارات الجمعية العامة الـتى تستهدف وضع حد لسياسة الفصل العنصرى . ولقد أصبح ذلك ظاهرا مرة أخرى في الموقف الـذى اتخذته في الاجتماعات الأخيرة لمجلس الأمن بصدد النزاع في الجنوب الافريقي الـذى ازدادت حدته نتيجة لسياسة جنوب افريقيا .

فالجمهورية الديمقراطية الألمانية الـتى قد اتبعت منذ نشأتها الأولى باصرار سياسة معادية للفاشية وللعنصرية أصبحت بعد قبولها في منظمة الأمم المتحدة مباشرة عضوا في اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى وطرفا في الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصرى والمعاقبة عليها .

ولقد قدمت الجمهورية الديمقراطية الألمانية في تقاريرها الدورية الثالثة ( E/CN.4/1277/Add.4 ، E/CN.4/1353/Add.4 ، E/CN.4/1502/Add.8 ) الـتى أحالتها حتى الآن الى الفريق الثلاثي معلومات مفصلة عن التشريع الوطني المتصل بالاتفاقية المذكورة أعلاه ، وعن الموقف الـذى اتخذته في المنظمات الدولية ، وعن الأنشطة واسعة المجال الـتى اتخذتها حكومة وشعب الجمهورية الديمقراطية الألمانية تضامنا مع جميع الـذين يناضلون ضد الاستعمار والعنصرية والفصل العنصرى .

وتعلق حكومة الجمهورية الديمقراطية الألمانية أهمية كبيرة على الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصرى والمعاقبة عليها . وتلاقي أعمال الفريق الثلاثي الـذى أنشئ بمقتضى المادة التاسعة من الاتفاقية تقديرا كبيرا . وتعتبر قائمة مجرمي الفصل العنصرى الـتى جمعت حتى الآن بمساعدة كبيرة من الفريق المشار اليه ، في نظر الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، خطوة أولى تستحق الثناء في سبيل تنفيذ الاتفاقية .

وتشارك الجمهورية الديمقراطية الألمانية تماما في الرأى القائل بأن الفصل العنصرى شكل من أشكال ابادـة الأجناس على نحو تعبير الفريق الثلاثي وما أعادت لجنة حقوق الانسان تأكيده في قرارها ١٠/١٩٨٥ المعتمد في دورتها الحادية والأربعين . وقد اتخذت الدولة الألمانية الاشتراكية التدابير التشريعية اللازمة وغيرها من التدابير لكفالة خضوع مثل هذه الجرائم للعقاب .

وعلا بالمادة ٩١ من دستور الجمهورية الديمقراطية الألمانية تعتبر قواعد القانون الدولي المعترف بها عموما والمتعلقة بالمعاقبة على الجرائم المخلة بالسلم والجرائم الـتى ترتكب ضد الانسانية وجرائم الحرب قانونا قابلا للتطبيق . ولقد سبق أن قدم التقرير الثالث للجمهورية

الديمقراطية الألمانية عن تنفيذ اتفاقية مناهضة الفصل العنصرى (E/CN.4/1502/Add.8) معلومات تفصيلية عن كيفية تحديد هذا الحكم الدستورى في الفقرة ٩١ من قانون عقوبات الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، التي تنص على أنه تخضع للعقاب جميع الأعمال التي قد توصف بأنها من أعمال إبادة الأجناس • ولقد انضمت الجمهورية الديمقراطية الألمانية الى اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها في أقرب فرصة •

وتوعيد الجمهورية الديمقراطية الألمانية الرأى الذى ذهب اليه الفريق الثلاثي والقائل بأن نظام الفصل العنصرى له طبيعة فاشية • ويفرض الخطر الناجم عن دولة الفصل العنصرى على جميع الدول التزام تكثيف النضال ضد هذه الظاهرة الخارجة عن روح عصرنا تكثيفا حاسما • وسيكون قيام الفريق الثلاثي بالمزيد من التحقيقات بشأن النظام الفاشستي في جنوب افريقيا اسهاما قيما في هذا الشأن •

ولقد عارضت الدولة الألمانية الاشتراكية دائما أى تعاون مع جنوب افريقيا • وهي توعيد تماما النتيجة التي انتهت اليها الجمعية العامة في مناسبات عديدة بأن مثل هذا التعاون عقبة رئيسية في طريق استئصال الفصل العنصرى • فهذا التعاون على أقل تقدير وراء بقاء نظام الأقلية البيضاء في جنوب افريقيا على قيد الحياة ووراء توفير التشجيع لسياساتها غير الانسانية للفصل العنصرى والاحتلال الاستعمارى واستغلال واضهاد ناميبيا وكذلك وراء الأعمال المؤدية الى زعزعة استقرار الدول المجاورة ذات السيادة • فمثل هذه الممارسات تبين بوضوح جلي مقدار الترابط الوثيق بين المصالح العسكرية والاستراتيجية والاقتصادية والاستغلالية للدول الامبريالية مع الشركات التابعة لها •

وترى الجمهورية الديمقراطية الألمانية أن مسوءولية ارتكاب جريمة الفصل العنصرى الواردة في الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصرى والمعاقبة عليها تنطبق أيضا على الشركات عبر الوطنية • فمن الواضح أن الشركات عبر الوطنية " تقوم بصورة مباشرة بالتحريض أو التشجيع على ارتكاب جريمة الفصل العنصرى أو تواءم مباشرة في ارتكابها " ، كما أشير الى ذلك في المادة الثالثة من الاتفاقية • ولقد سبق للجمعية العامة أن أعلنت في قرارها ٩٣/٣٤ ألف أن أى تعاون مع النظام العنصرى ومؤسسات الفصل العنصرى سيعتبر عملا معاديا لأغراض ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وتهديدا للسلم والأمن الدوليين • وأكدت الجمعية العامة في قرارها ٤٢/٣٩ من جديد على أن أية علاقة اقتصادية أو غيرها مع جنوب افريقيا تعوق القضاء على الاستعمار والفصل العنصرى في الجنوب الافريقي تشكل انتهاكا للميثاق • وتوعيد الجمهورية الديمقراطية الألمانية تماما هذه المفاهيم • ولقد طلبت الجمعية العامة في قرارها ٣٩/٣٥ لأول مرة من لجنة حقوق الانسان أن تأخذ في اعتبارها أيضا لدى استكمال اعدادها لقائمة مرتكبي جريمة الفصل العنصرى القرارات والوثائق التي تكشف ، في جملة أمور ، عن تواطؤ الشركات عبر الوطنية والمصارف مع نظام الفصل العنصرى • وفي هذا السياق ، تشير حكومة الجمهورية الديمقراطية الألمانية الى أن الدول الأطراف في الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصرى والمعاقبة عليها أعلنت في الفقرة ٢ من المادة الأولى أن المنظمات والمؤسسات التي ترتكب جريمة الفصل العنصرى انما ترتكب عملا اجراميا أيضا • ولا شك في أن هذا الحكم ينطبق أيضا على الشركات عبر الوطنية •

وفضلا عن ذلك ، تخول المادة العاشرة من الاتفاقية صراحة للجنة حقوق الانسان سلطة اعداد

قائمة بالمنظمات والمؤسسات المسؤولة عن جريمة الفصل العنصرى •

وينبغي أن يكون أحد عناصر مسؤولية الشركات عبر الوطنية تحملها للأضرار أو نزع ملكيتها لمصلحة شعب جنوب افريقيا أو ناميبيا في اليوم الذي سيزول فيه نظام الفصل العنصرى أو عندما ستحصل ناميبيا على استقلالها • ولقد تم التأكيد صراحة على وجود الحق في المطالبة بالتعويض فيما يتصل بجريمة الفصل العنصرى من جانب الأمم المتحدة في مناسبات عديدة ، كما هو الحال مثلا في قراراتها ٢٣٣٦ ( د - ٢٩ ) و ١٨٢/٣٣ ألف و ٣٩/٣٨ جيم ، وكذلك في المرسوم رقم ١ الصادر عن مجلس الأمم المتحدة لناميبيا •

ان الأنشطة المحددة للكشف عن اشتراك مثل هذه الشركات عبر الوطنية والمصارف في الاستغلال العنصرى في جنوب افريقيا وناميبيا أو تقديمها للمساعدة بشكل أو بآخر لنظام الفصل العنصرى هامة للغاية لتسجيل وتأمين وجود أصول يمكن استخدامها لتسوية مطالبات التعويض الخاصة بشعوب جنوب افريقيا وناميبيا والدول التي تتأثر مباشرة بأعمال العدوان التي ترتكبها جنوب افريقيا والتفارير التي قدمها السيد خليفة بشأن الشركات التي تتعاون مع جنوب افريقيا مفيدة جدا في هذا المجهود •

بيد أنه ينبغي أن تسرى مسؤولية الشركات عبر الوطنية عن مشاركتها في جريمة الفصل العنصرى قبل القضاء على النظام العنصرى • وتستعري الجمهورية الديمقراطية الألمانية في هذه النقطة النظر الى الحاجة الى العمل على استخدام امكانيات الولاية الوطنية المتعلقة بمسؤولية الشركات المتعاونة فورا وبالكامل •

وفي هذا الصدد ، تبدأ الجمهورية الديمقراطية الألمانية بواجب قيام الدول بمنع الشركات الخاضعة لولايتها من التعاون مع نظام الفصل العنصرى أو مع مؤسسات جنوب افريقيا على نحو ما أعيد التأكيد عليه في القرارات المختلفة للجمعية العامة • فالدول التي لن تقوم بذلك ستتحمل مسؤولية كاملة وفقا للقانون الدولي •

ولقد طالبت الجمعية العامة مرة أخرى في القرار ٤٢/٣٩ الدول باتخاذ جميع التدابير اللازمة ، بما في ذلك التدابير التشريعية ، لكفالة قطع جميع العلاقات مع جنوب افريقيا • وتسرى الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، التي صوتت بتأييد هذا القرار ، أن اتخاذ الاجراءات القانونية ضد الشركات عبر الوطنية والمصارف على أساس تعاونها مع جنوب افريقيا سيكون مفيدا جدا للنضال شعبي جنوب افريقيا وناميبيا ضد النظام العنصرى وكذلك لجهود الأمم المتحدة للقضاء على سياسة الفصل العنصرى •

وستواصل الجمهورية الديمقراطية الألمانية المساعدة في الكشف عن أية واقعة تواطوء مع نظام الفصل العنصرى • وأحد طرق القيام بذلك ، في رأيها ، هو اعتماد قرارات الجمعية العامة بشأن حالة الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصرى والمعاقبة عليها ، وهي صك ستبذل الجمهوريين الديمقراطية الألمانية بشأنه بوصفها واضحة له جهودا خاصة أيضا في المستقبل •

وتؤيد الدولة الألمانية الاشتراكية بقوة النداء الدولي المتزايد بفرض عقوبات شاملة على جنوب افريقيا عملا بالفصل السابع من الميثاق • وهي ترحب بفرض حظر الأسلحة على بريتوريا وفقا لقرار مجلس الأمن ٤١٨ ١٩٧٧ • وتؤكد الجمهورية الديمقراطية الألمانية من جديد على أنها لا تقبل أية علاقات مع جنوب افريقيا ، سواء في الميدان السياسي أو الاقتصادى أو العسكرى أو أى ميدان آخر •

وهذا يتفق مع ما انتهجته دائما من سياسة قائمة على مبدأ تأييد نضال الشعوب من أجل السلم والأمن والتقدم الاجتماعي ومناهضة السيطرة الامبريالية والعنصرية والفصل العنصرى • وستواصل الجمهورية الديمقراطية الألمانية ممارسة التضامن الوثيق مع شعبي جنوب افريقيا وناميبيا المضطهدين في نضالهما العادل بقيادة ممثليهما الموقر الوطني الافريقي والمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ( سوابو ) •

-----